دور الامن المائي في تحقيق السلام الإقليمي
العراق انموذجاً

م.د.عادي سليمان محمود
جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية

The Role of Water Security in Achieving Regional Peace
Iraq as a Case Study

Dr. Ady Suleiman Mahmoud
College of Law and Political Science, University of Kirkuk.

المستخلص: يتناول هذا البحث دور الامن المائي في تحقيق السلام الإقليمي لاسيما الامن المائي في العراق، ويهدف البحث الى تحليل تأثير الامن المائي على العلاقات بين الدول المتشاطئة (تركيا، سوريا،ايران، العراق)، ويقدم رؤية استراتيجية حول كيفية تعزيز الامن المائي وتحقيق السلام الإقليمي. اذ تعد المياه من اهم الموارد الطبيعية التي تؤثر على حياة الملايين من الناس، وتشكل مصدرا هاما للمياه العذبة، والتي قل منسوبها مع التغير المناخي وازدياد التصحر في العراق مما فاقم الطلب على المياه في المنطقة، اذ اصبح الامن المائي قضية حيوية تؤثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومن المتوقع ان يتوصل البحث الى نتائج هامة حول دور الامن المائي وتأثيره على الاستقرار الإقليمي، وتقديم توصيات حول كيفية إدارة الموارد المائية بشكل فعال.

الكلمات المفتاحية: الامن المائي، الإدارة المائية المشتركة، المياه، الامن الإقليمي، العراق.

Abstract:

This research examines the role of water security in achieving regional peace, particularly in Iraq. The research aims to analyze the

impact of water security on relations between the riparian states (Türkiye, Syria, and Iraq). It offers a strategic vision on how to enhance water security and achieve regional peace. Water is one of the most important natural resources, impacting the lives of millions of people and constituting a significant source of fresh water. Climate change and increased desertification in Iraq have exacerbated the demand for water in the region. Water security has become a vital issue affecting political, economic, and social stability. The research is expected to reach important conclusions about the role of water security and its impact on regional stability, and to provide recommendations on how to manage water resources effectively.

Keywords: Water security, joint water management, water, regional security, Iraq.

المقدمة: تعد المياه مصدر أساسي للحياة وقيام المجتمعات والحضارات، وسبب وجود المخلوقات على وجه المعمورة، وهي تعتبر مصدر للتوتر والنزاعات، وبالأخص في المناطق التي تعاني سوء إدارة وندرة في الموارد المائية، واهم التحديات التي تواجه هذه الدول هو الامن المائي، وتزداد حدته في الشرق الأوسط، التي تعاني من شح مواردها المائية العابرة للحدود، وان احد النماذج الحية لدراسة هذه الظاهرة هو العراق التي تتمثل بالعلاقة المعقدة بين الامن المائي والسلام الإقليمي، اذ يعتمد بشكل كبير على نهري دجلة والفرات واللذان ينبعان من دول مجاورة، مما يجعله عرضة للتأثر بسياسات هذه الدول المائية. وتهدف هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين الامن المائي وتحقيق السلام الاقليمي ، مع التركيز على الحالة العراقية لتوضيح ابعاد هذه العلاقة وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي. مما يجعلنا نلاحظ ان دور الأمن المائي في تحقيق السلام الإقليمي أمراً بالغ الأهمية.

إشكالية البحث:

تكمن الإشكالية في فهم كيفية تأثير الامن المائي على السلام الإقليمي ؟ لاسيما في منطقة مثل العراق. وكيف يمكن ان يساهم الامن المائي من مصدر للصراع الى أداة للتعاون والاستقرار؟ وما هي الاستراتيجيات التي يمكن تبنيها لتعزيز الامن المائي؟.

فرضية البحث:

ان السياسات المائية الأحادية والتغيير المناخي يؤدي الى تدهور الامن المائي لدى الدول المتشاطئة على حوضي دجلة والفرات، لاسيما العراق والذي يمهد الى عدم الاستقرار الداخلي وزيادة التوترات الإقليمية.

ويساعد التعاون الإقليمي في الإدارة المائية المشتركة في تحقيق الامن المائي والذي يعد حجر الزاوية في بناء الثقة وتحقيق السلام الإقليمي.

أهمية البحث:

ان الزيادة السكانية الحصلة في الشرق الأوسط والتغير المناخي أدى الى ندرة المياه والسياسات الأحادية لدول المنبع المتمثلة في بناء السدود، وعدم مواكبة الظروف البيئية وبناء بنى تحتية في دول المنبع مما ترك اثارا على دولة المصب العراق، جعل منه في اعوز حالة من اعلان حالة الجفاف والطوارئ.

لقد تناول الباحثين العديد من الدراسات والبحوث القيمة التي تكلمت عن الامن المائي عموما وعن الامن المائي العراقي بشكل خاصة، وتمت الدراسات على جوانب عدة وقد اعتبرت ان الامن المائي هو أداة للصراع واشكالية متجددة بسبب التغير المناخي والزيادة السكانية والسياسات المائية الأحادية للدول المتشاطئة، لكننا نحاول في هذه الدراسة ان نتناول موضوع

الدراسة بشكل مختلف عن الدراسات السابقة اذ نحاول ان نثبت كيف يساعد الامن المائي في تحقيق سلام إقليمي.

منهجية البحث:

استند الباحث على المنهج الاستقرائي لبيان كيفية تاثير الامن المائي على السلام الإقليمي، و على المنهج الاستنباطي في تاثير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالمياه على الامن الداخلي ، كما استعان الباحث في كتابة هذا البحث على مقتربات منها المقترب الوصفي والتاريخي والتحليلي لتبسيط صورة حوضي دجلة والفرات الى الباحثين في هذا الموضوع ومنابع وروافد النهرين بالإضافة الى الاتفاقيات والمفاوضات بين الدول المتشاطئة.

هيكلية البحث:

يقسم هذا البحث الموسوم **(دور الامن المائي في تحقيق السلام الإقليمي العراق انموذجاً)**، الى:

I- الاطار النظري والمفاهيمي

II- تحديات الامن المائي في حوض دجلة والفرات وتأثيرها على السلام الإقليمي

III- اليات التعاون المائي ودورها في تعزيز السلام الإقليمي

I-الاطار النظري والمفاهيمي

وللدخول في موضوع البحث لابد من التطرق الى المفاهيم الأساسية التي تدور حولها الدراسة، لإيضاح الغموض والتداخل فيما بينها، والاحاطة بهذه المصطلحات ، فقد قسم هذا الاطار الى :

ا-الدور

ب- الامن المائي

ج- السلام الاقليمي

ا-مفهوم الدور:

وجود فوارق في خصائص وتعاريف الدور في جانب علم الاجتماعي، وخصائصه في الجانب الدولي، اذ يعتبر من المفاهيم الأساسية في تحليل السياسة الخارجية.

اما من الناحية اللغوية فيعرف "الدور على انه الحركة في بيئة معينة او في محيط معين، ويعرف قاموس (ويبستر) مصطلح الدور لغويا بانه الجزء الذي يؤديه الشخص في موقف محدد"[1].

فيمكن تعريف الدور من منظور علم الاجتماع على انه "السلوك المتوقع من شاغل او لاعب المركز الاجتماعي"[2]. كما وعرفه الدكتور صادق الأسود بانه "مجموع طرق الحركة في مجتمع ما التي تتسم بطابعها سلوك الافراد في ممارسة وظيفة خاصة"[3].

اما على الصعيد السياسي فيلاحظ تأثير المتغيرات النفسية على صناعة القرار السياسي الخارجي مما زاد التركيز لدى الباحثين في العلوم السياسية على الدور الذي يلعبه صانع القرار واثره على السياسة الخارجية، وهنالك عدة أدوار يمكن ان يلعبها صانع القرار والتي تهدف الى

(1) محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج: دراسة مستقبلية، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص23.
(2) محمد وائل القيسي، مصدر سابق، ص23.
(3) اية محمد عبدالرحمن، "دور مؤسسات صنع القرار الأمريكي في إدارة الصراع الدولي بعد عام 2001، (دراسة حالة إدارة الصراع مع القوى الصاعدة)"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2021، ص8.

تحقيق اهداف السياسة الخارجية والتي ذهب اليها (فالكر) الذي يصنف أدوارا خمسة لصانع القرار والذي حقق سياسة محددة في كل دور وهي:[1]

1- توجه الدولة في الحصول على المساعدات والذي تأخذ به دور المستهلك.

2- تقديم المساعدات الدولية والذي يعطي الدولة دور المنتج.

3- الضغط على المجتمع الدولي للحصول على المساعدات وهو دور المحارب.

4- توجه الوحدة الدولية على بناء شراكات مع الوحدات الأخرى ما يعطي دور الميسر للوحدة الدولية.

5- سعي الوحدة الدولية على تبني سياسة تفرقة بين الشركات والتحالفات بين الوحدات الدولية والذي يعطي الدولة طابع دور المحرض.

وهنالك نوعين للادوار التي يتخذها صانع القرار ففي الأول تنبع من ادراكه لدور دولته في السياسة الدولية، والثاني هو تفاعل هذا الادراك مع طبيعة المواقف والذي يمر به صانع القرار في نفس الوقت[2].

ويعرف الدور في الاطار السياسي بأنه " وظيفة الدولة كأنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة دول، وكل منها يعبر عن نمط سياسي خارجي يختلف في تكوينه وامكانياته المادية والمجتمعية تبعا للأوضاع المحيطة والمؤثرة بكل دولة"[3]. ويعرفه هولستي بانه "محصلة ما تقوم به الدولة من مواقف وقرارات وما تقوم به من أفعال وسلوكيات تجاه الدول الأخرى وما تنطوي عليه تصورات صانعي القرار للأنماط العامة للقرارات والقواعد والسلوكيات المناسبة لدولهم بغية تحقيق اهداف السياسة الخارجية"[4].

(1) محمد وائل القيسي، مصدر سابق، ص24.
(2) المصدر نفسه، ص24-25.
(3) اية محمد عبدالرحمن، مصدر سابق، ص9.
(4) المصدر نفسه، ص9.

ومن الممكن تعريف الدور بانه ما يمتلكه الفاعل الدولي من قدرات يوظفها صانع القرار للتأثير في النسق الدولي وبما يحقق اهداف السياسة الخارجية.

ب–مفهوم الامن المائي :

يعتد الامن المائي اليوم على توفر الموارد المائية للاستخدامات الزراعية والصناعية والبشرية .. وغيرها من الاستخدامات الهامة للحياة وبشكل مستديم. وهذا يدل على ان الامن المائي " هو ضمان توفر كميات المياه المطلوبة نوعا وكما بشكل يلبي متطلبات واحتياجات السكان، وبصورة مستمرة، لأغراض الشرب والاستخدامات المختلفة والنمو الصناعي والإنتاج الزراعي والتوازن البيئي[1].

ويتبين لنا ان الامن المائي هو خط معين يرمز الى كمية المياه وطريقة توزيعها بما يحافظ على استمرار الإنتاج الزراعي واحتياجاته بالإضافة الى اكتفاء الاستخدام البشري. ومن هنا يجب ان تكون هنالك سياسة داخلية متناسبة ومتوازنة مع السياسة الخارجية (دبلوماسية المياه) والتي تعمل على ترشيد الاستهلاك المائي نظرا للزيادة السكانية الحاصلة في كل الدول المتشاطئة على حوض دجلة والفرات.

وهنالك من يعرف الامن المائي "بأنه مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعتمد عليها الجهات الرسمية وغير الرسمية بالعمل الدبلوماسي البناء، بحيث يعطي الوقت والمجال للقيادات لغرض إنجاح هذه المسؤولية المهمة بإجراءات دبلوماسية، وهنا يرتبط مفهوم الامن المائي بمتغيرين الأول متغير (الامن) والمتغير الثاني (الماء)، ويتحقق هذا المتغير أي الامن

(1) ناظم نواف إبراهيم، "ازمة الامن المائي الصاعدة في العراق بعد سنة 2003: محاولة في تحديد المعوقات-المعالجات-وآفاق المستقبل"، المجلة السياسية الدولية، المجلد17، العدد (54)،(بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ، 2023)، ص78.

المائي والتنمية والاستقرار في حال توفر الماء بالشكل الذي يلبي احتياجات المجتمع بالطرق الدبلوماسية[1].

الأمن المائي هو "توفير كمية كافية من المياه ذات جودة مقبولة بشكل مستدام لتلبية احتياجات السكان الحالية والمستقبلية مع ضمان الحماية من المخاطر المتعلقة بالمياه .يشمل ذلك مياه الشرب، والصرف الصحي، والزراعة، والصناعة، والبيئة"[2].

وهنالك تعاريف لبعض المفاهيم المقاربة للأمن المائي، فتعرف دبلوماسية المياه بأنها " مجموعة الأنشطة والممارسات التفاوضية التي تعالج مشكلة مائية معينة، وهذا الامر يتطلب تعبئة الطاقات والجهود البشرية وكذلك توظيف الإمكانات المادية والبشرية، خلال فترة زمنية محددة، لتحقيق اهداف استراتيجية على المستوى العالمي، وعليه تهدف الدبلوماسية من خلال أنشطتها الى تحركات تقوم بها الأنشطة الخاصة بها لتحقيق الامن المائي"[3]. كما وتعرف بانها "الخطط الاستراتيجية لإدارة المياه التي يقوم بها المفاوض الدبلوماسي لتشخيص المشاكل المرتبطة بمسالة المياه والوصول بها الى الأهداف المطلوبة، وهنا يأتي دور الدبلوماسية الذي يقوم على الاتصالات بين الدول المشتركة بالمياه (المتشاطئة) لتسوية المشاكل العالقة وفقا للآليات التالية (التفاوض، المساعي الحميدة، الوساطة، المصالحة ثم التحكيم الدولي والمقايضة أحيانا)"، ولدى مجلس الامن وفقا للمواد (34-38) صلاحيات فض النزاع المائي بين الأطراف المتصارعة بدعوتها الى تسوية المشاكل بإحدى الوسائل الدبلوماسية انفة الذكر بناء على ميثاق الأمم المتحدة لحل النزاعات المائية بين الدول المتشاطئة[4].

([1]) اسراء احمد جياد،" الدبلوماسية ومسالة الامن المائي بين العراق وتركيا بعد العام 2003"، المجلة السياسية والدولية، عدد خاص بالمؤتمر،(بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، المجلة السياسية الدولية، 2024)ص147.

([2]) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تاريخ الزيارة، 2025/7/27 ، وعلى الرابط:
https://www.google.com/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A&oq=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A&aqs=chrome..69i57j0i19i512l9.4568j0j15&sourceid=chrome&ie=UTF-8

([3]) اسراء احمد جياد، مصدر سابق، ص145.

([4]) اسراء احمد جياد، مصدر سابق، ص145.

وتعرف الإدارة المتكاملة للمياه بأنها "تعني عملية إدارة المياه والأراضي مع غيرها من الموارد الطبيعية الأخرى ذات العلاقة بشكل منسق من اجل تعظيم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بأسلوب متقن دون التضحية باستدامة النظم البيئية الأساسية"[1].

ج-السلام الإقليمي:

يمثل مفهوم السلام الإقليمي أحد المحاور الجوهرية في الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية المعاصرة، إذ يعكس حالة التوازن والاستقرار بين دول الإقليم بما يتجاوز غياب النزاعات المسلحة إلى بناء منظومة تعاون مؤسسي تضمن معالجة التحديات المشتركة وتعزيز التنمية المستدامة. ويأتي الاهتمام بالسلام الإقليمي متعاظماً في ظل تنامي التداخلات الاقتصادية والبيئية والأمنية التي تجعل استقرار أي دولة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً باستقرار جيرانها.

وقد تتعدد تعاريف السلام الإقليمي في الأدبيات السياسية، لكنه غالباً ما يُفهم بوصفه "القدرة على إدارة العلاقات بين الدول ضمن نطاق جغرافي محدد بطريقة سلمية قائمة على الحوار والتعاون، وبما يحد من احتمالية نشوب الصراعات المسلحة"[2] . ويذهب بعض الباحثين إلى اعتباره شكلاً من أشكال "السلام الإيجابي" الذي يتجاوز وقف إطلاق النار أو غياب الحروب (السلام السلبي)، ليشمل معالجة الأسباب البنيوية للنزاعات مثل التوزيع غير العادل للموارد أو غياب العدالة الاجتماعية[3].

ومن منظور نظري، يتأسس السلام الإقليمي على جملة من الركائز، أهمها:

([1]) رضا عبد الجبار سلمان الشمري و عباس حمزة علي الشمري،" التحديات التي تواجه الامن المائي العراقي والحلول المقترحة لمواجهتها، العراق"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد1(العراق: جامعة القادسية، ، 2012)، ص66.

([2]) عبد الرزاق أحمد،" الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: دراسة في المفاهيم والاتجاهات" ، مركز الدراسات الاستراتيجية، (بغداد : 2020)، ص 45.

([3]) فاطمة جاسم، "السلام الإيجابي والإقليمي: دراسة تحليلية ".مجلة العلوم السياسية، العدد 64 ،(بغداد:2021)، ص 77–92.

1. ***إطار مؤسسي للتعاون:*** مثل المنظمات الإقليمية التي توفر منصات للحوار وحل النزاعات بالطرق السلمية[1].

2. ***ترابط المصالح المشتركة:*** عبر الاقتصاد، والطاقة، والأمن المائي، ما يجعل الصراع مكلفاً مقارنة بخيار السلام[2].

3. ***الأمن الإقليمي المشترك:*** أي إدراك الدول أن أمن كل دولة يتوقف على أمن جاراتها، وهو ما يوسع دائرة المسؤولية الجماعية[3].

وفي الأدبيات العربية الحديثة يربط بعض الباحثين السلام الإقليمي بمفهوم "الأمن الإنساني" على مستوى الأقاليم، إذ لا يقتصر الأمر على حماية الحدود السياسية، بل يتعداها إلى حماية الإنسان من التهديدات البيئية، والأزمات المائية، والتغيرات المناخية[4]، وبهذا المعنى يصبح السلام الإقليمي إطاراً شاملاً يتضمن أبعاداً سياسية واقتصادية وبيئية متشابكة.

كما يعرف السلام الإقليمي أيضاً كعملية "بناء هياكل تعاون متينة داخل الإقليم، قادرة على منع اندلاع النزاعات وحلها بوسائل مؤسسية سلمية"[5].

هذا التوجه يوضح أن السلام الإقليمي ليس غاية بحد ذاته، وإنما أداة لتحقيق التنمية والاستقرار عبر تقليص فرص نشوب النزاعات المرتبطة بالمصالح المتنافسة، كما أنه يرتبط مباشرة بمفهوم الأمن المائي، حيث إن المياه تمثل عاملاً بنيوياً يمكن أن يكون مصدراً للتوتر أو قاعدة للتعاون، وبالتالي فإن استيعاب مفهوم السلام الإقليمي ضمن الإطار المفاهيمي للبحث يمهد للربط العضوي بين الأمن المائي كأحد ركائز الاستقرار وبين بناء سلام إقليمي مستدام.

---

(1) مصطفى حسن، النظم الإقليمية وإدارة الصراعات، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2019)، ص 112.
(2) علي الشمري، "المصالح الاقتصادية كمدخل لتحقيق السلام الإقليمي"، مجلة جامعة النهرين للعلوم السياسية،المجلد12،العدد3،(بغداد: 2020)، ص 33–52.
(3) صفاء العزاوي، الأمن المشترك وأبعاده الإقليمية، (عمان: دار وائل للنشر، 2018)، ص 89.
(4) محمود الكبيسي، "الأمن الإنساني والسلام الإقليمي في الوطن العربي ".المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 25،(بيروت: 2010)، ص 55–74.
(5) سامي عبد الله، السلام الإقليمي: المفاهيم والآليات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022)، ص 134.

II–تحديات الامن المائي في حوضي دجلة والفرات وتأثيرها على السلام الإقليمي

ارتبط وجود العراق تاريخيا بوجود نهرين سمي على اثرها بوادي الرافدين، ولولا وجودهما لما كانت هنالك حضارة وادي الرافدين، وسنتطرق في هذا المبحث الى: الخصائص الطبيعية والسياسية للحوضي دجلة والفرات، والى السياسة المائية للدول المتشاطئة على حوضي دجلة والفرات .

ب–الخصائص الطبيعية والسياسية لحوضي دجلة والفرات

أولا: نهر دجلة

ينبع نهر دجلة من الجنوب الشرقي لتركيا اذ تتخلل المرتفعات عدة روافد للنهر منها دجلة صو ، كما وتصب من الجانب الايسر ثمانية روافد رئيسية، اما من شمال غربي ديار بكر فيقع المنبع الرئيسي للنهر جنوب مراد صو، اذ تجهز هذا المنبع بحيرة كولجك، وتصب به ثلاث روافد من الجانب الايسر ويعد اكبرها بطمان صو النابع من جبال حيكاري غرب بحيرة وان ، كما وينبع كازران جاي الرافد الثاني من منبع بطمان صو الجانب الشرقي ويستمر حتى يصب في دجلة، ويمتد النهر بمسافة تقدر ب (300) كم داخل الأراضي التركية منها (50)كم مشترك مع سوريا[1].

تضمن مشروع (الكاب) بناء خمس سدود على نهر دجلة في تركيا، ومن ناحية أخرى هنالك (42) رافد ينبع من ايران تغذي نهر دجلة على طول الحدود العراقية الإيرانية والبالغة 1200كم والتي الت ببناء سدود ومشاريع على هذه الروافد والقنوات وذلك عن طريق السياسة

(1) فراس عبد الجبار الربيعي، "اثر المشاريع الخزنية والاروائية في سوريا على الامن المائي العراقي"، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد12،(العراق: بابل، جامعة بابل 2013)، ص366.

الأحادية من الجانب الإيراني دون الرجوع الى الجانب العراقي مما اصبح يهدد الامن المائي العراقي[1].

عملت سوريا على استغلال مياه النهر بعدة مشاريع منها مشروع ري دجلة الكبير عام 2007م اذ تخزن بسد المالكية بسعة 718 مليون متر مكعب[2].

ثانيا: نهر الفرات

اما نهر الفرات فينبع من منطقة بين بحيرة وان والبحر الأسود في تركيا فيتكون فرعين مراد صو وفرات صو ، ويلتقي الفرعان شمال مدينة كيبان ليتكون نهر الفرات، ويتجه النهر جنوبا مارا بسلاسل جبلية باتجاه سوريا فتصب فيه عدة روافد من أهمها توخمة صو، ثم بعد 430كم يدخل الأراضي السورية شمال مدينة جرابلس فتصب فيه ثلاثة روافد الخابور والبليخ والصاجور، ويقطع مسافة 660كم داخل الأراضي السورية حتى يدخل العراق في شمال مدينة حصيبة ، ويقطع في العراق مسافة 1160كم حتى يلتقي بنهر دجلة في منطقة القرنة فيتكون شط العرب، ويبلغ طول نهر الفرات الكلي 2940كم منها 1160 داخل الأراضي العراقية اما المسافة المتبقية فتكون في سوريا وتركيا[3].

اما المشاريع والسدود التي شيدتها سوريا على نهر الفرات فمنها سد الطبقة (سد الفرات) غرب مدينة الرقة وتقدر بحيرة خزانه بقدرة استيعابية تصل الى (11.9) مليار متر مكعب وقد انجز في عام 1973م ، ومشروع السد التنظيمي عام 1989م ومشروع سد تشرين في نفس العام أيضا[4].

(1) ناظم نواف إبراهيم، مصدر سابق، ص80.
(2) فراس عبد الجبار الربيعي، مصدر سابق، ص367.
(3) المصدر نفسه، ص 366.
(4) مصدر نفسه، ص367.

ب–السياسة المائية للدول المتشاطئة على حوضي دجلة والفرات

تسعى كل من الدول المتشاطئة على استغلال المياه بأقصى قدرة ممكنة، اما في استغلالها للزراعة او الصناعة (توليد الطاقة الكهربائية)، حتى وان تسعى الى توظيفها بجعلها ورقة ضغط على دول المجرى والمصب وذلك لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وغيرها من المكاسب الأخرى التي تصب في مصلحة الفاعل الدولي. وسوف نتناول في هذه الفقرة على السياسات المائية للدول المتشاطئة كلا على حدى ونتطرق الى تداعيات تلك السياسيات على العراق.

أولا: السياسة المائية التركية

يعتقد الاتراك بناء على اصل منابع دجلة والفرات من الأراضي التركية بانها من المصادر الوطنية والطبيعية لبلدهم ولا توجد حقوق وامتيازات لاي دولة أخرى بها كالعراق، وبهذا تؤكد تركيا بان دجلة والفرات نهر واحد[1].

اما من الناحية السياسية فيرجع اول اتفاق الى عام 1923م واتفاق عام 1946م ، واتفاقية "الصداقة وحسن الجوار" و "بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني" عام 1971م و1980م ومذكرة عام 2009م ، والتي تعنى بإدارة المياه في حوضي دجلة والفرات، كما وان تركيا ترفض أي اتفاقية تتضمن إعطاء حصة ثابتة الى العراق ، وانها لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة للعام 1997م والتي تعنى باستخدام المجاري الدولية للأغراض غير الملاحية[2].

ويمكن تلخيص اهداف تركيا المائية باهداف السياسة الخارجية واهداف اقتصادية واهداف داخلية.

(1)ناظم نواف إبراهيم، مصدر سابق، ص82.
(2) نشوان علاء حسين و نور موفق عبدالغني، تاثير السياسة الحكومية العراقية في قضايا الامن المائي على العلاقات الخارجية حالة دراسية ميسان"، مجلة جامعة النهرين للعلوم السياسية، المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين،(بغداد:2024)، ص335.

فالهدف السياسي التركي من توظيف المياه في سياستها الخارجية هو التحكم باطلاقات المياه الى العراق وسوريا وليس مجرد انشاء سدود لغرض تقويض مخاطر الفيضانات، وانما أداة سياسية تقابل النفط الخام التي تصدره الدول النفطية لا سيما العراق[1]، فتعتبر الماء أداة جيوسياسية وورقة ضغط مؤثرة على سوريا والعراق تستخدما لتحقيق اهداف السياسة الخارجية التركية.

اما الهدف الأساسي لتركيا الا وهو الجانب الاقتصادي من وراء سياساتها المائية ، اذ تسعى تركيا الى استثمارها للمياه في جانب الزراعة للوصول الى الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، وجعلها سلة غذائية تصدر الى الشرق الأوسط والى أوروبا، وتوليد الطاقة الكهربائية ، فقد وصل تعداد العاملين 41% في قطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى[2].

وتركيا تسعى الى ان تجاري دول عملت قفزة تنموية لكي تحول واقعها من دولة من دول الجنوب الى مستوى دولة ذات تكنولوجية متقدمة والى مجال تجاري[3].

ويمكن ملاحظة ان السياسة المائية التركية تساعد تركيا داخليا من جانب توفير فرص عمل وتقليل البطالة، كما وان انشاء المصانع المنتجة للمواد الغذائية وغيرها وعدم تصدير المواد الأولية الى الخارج مباشرة، وذلك لعمل تنمية وطنية في كافة المجالات من استثمار الطاقات الشبابية في العمل في المصانع وتوجيه الجامعات بالتركيز على تخصصات مطلوبة في المصانع ، وبذلك ترقى من دولة متخلفة منتجة للمادة الأولية فقط الى دولة صناعية في مجال المنتجات الزراعية وغيرها من الصناعات المهمة.

(1) حسين وحيد عزيز و رفل حسين نجم،" السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العدد23،(العراق: 2015) ص582.
(2) المصدر نفسه، ص582.
(3) محمد علي حمود،" دور السياسات العامة الرشيدة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد57،(بغداد: 2019) ص362.

ثانيا: السياسة المائية السورية

بدأت الخلافات العراقية السورية المائية بعد انشاء الثانية سد الطبقة عام 1966م، وفي علم 1973م ازداد الخلاف بعد ملئ بحيرة السد وتشغيله، تزامن هذا مع تشغيل سد كيبان في تركيا الذي أدى الى انخفاض مياه نهر الفرات الى 75% عن تدفقه الطبيعي، مع وجود اتفاق عام 1989م بين العراق وسوريا وتم تنفيذه عام 1990م بهدف تقسيم المياه، ولم يتضمن هذا الاتفاق روافد الرفات وهي "الساجور والبليخ والخابور" والتي هي شبكة مياه نهر الفرات[1].

ان السياسة السورية تتشارك مع العراق بالراي الاخذ بان نهري دجلة والفرات نهران دوليان وبهذا ينطبق عليها قواعد القانون الدولي، هذا من جانب ومن جانب اخر تتقاسم الراي مع تركيا برغبتها بدمج مياه النهرين معا للاستفادة الأكبر لارواء أراضيها ، واذا حصل نقص في حصة سوريا فانها تعوضها من حصة العراق لوقوعها على مجرى النهرين[2]. وان البدء بتشييد محطة ضخ عام 2011م على الجانب الأيمن لنهر دجلة المار في سوريا بطول 45كم بتمويل صندوق التنمية الاقتصادي الكويتي، وذلك لري مساحة (800) الف دونم وبراي خبراء فان مساحة مماثلة سيتم إخراجها من الجانب العراقي مما يهدد الامن الغذائي العراقي [3].

ومن جانب اخر قامت سوريا برد فعل تجاه سياسة تركيا المائية بالتهديد بإقامة سدود على نهر العاصي الذي يمر بالاراضي اللبنانية والسورية باتجاه تركيا الذي يروي أراضي واسعة في الاسكندرونة التركية[4].

([1]) نشوان علاء حسين و نور موفق عبدالغني ، مصدر سابق، ص335.
([2]) فراس عبد الجبار الربيعي ، مصدر سابق، ص366.
([3]) المصدر نفسه ، ص367.
([4]) اميرة إسماعيل العبيدي، "إشكاليات السياسة المائية بين سوريا وتركيا"، مجلة التربية والعلم، المجلد 17، العدد2،(الموصل:2010)، ص59.

ثالثا: السياسة المائية الإيرانية

ان من الخلافات المائية بين العراق وايران هي الخلافات المتعلقة بالانهار التي تنبع من ايران وتصب في العراق والبالغ عددها (42) رافدا ونهرا، فقد قامت الجارة ايران ومن مطلع الخمسينات ببناء سدود وتغيير مجرى العديد من هذه الروافد دون التشاور مع الجانب العراقي مما أدى الى تصحر الأراضي التي تقع على هذه الروافد وبدء هجرة سكانية الى المدن، كما ولدى العراق اتفاقيات مع الجانب الإيراني ومنها "معاهدة ارضروم الثانية" عام 1847م واتفاقية شط العرب عام 1913م ، واتفاقية عام 1937م التي ترسم الحدود بين العراق وايران، واتفاقية الجزائر عام 1975م . ولم يتوصل العراق الى توقيع اتفاقية مع ايران تخص المياه لحد الان ، وان الاثار البيئية على العراق من تصحر وازدياد الملوحة وجفاف بعض الاهوار مثل هور الجبايش واختلاف العلامات الحدودية بين البلدين خصوصا في منطقة شط العرب وذلك بسبب ازدياد المساحلة الساحلية الإيرانية على حساب العراق[1].

رابعا: تحديات الامن المائي العراقي

ان من الاضرار المائية والبيئية على العراق هو مشروع (الكاب) التركي، الذي عملت من خلاله تركيا 21 سدا منها 17 سد على نهر الفرات، ومن السدود الكبيرة سد اتاتورك على الفرات وعلى نهر دجلة هو سد اليسو الذي يخفض مياه نهر دجلة من(20) مليار متر مكعب الى (9) مليار متر مكعب والذي سوف يعمل على تقليل الرقعة الجغرافية الزراعية في العراق ويزيد الهجرة العكسية من الريف الى المدينة والتي تولد بدورها ضغوطا على الدولة من إيجاد فرص عمل للذين يهاجرون الى المدن ، كما وان مياه البزل التي تحمل مواد كيميائية بالإضافة الى ملوثات أخرى سوف تؤدي الى رداءة المياه الواصلة الى العراق [2].

واجه الامن المائي العراقي عدة تحديات ومن خلال دراستها تبين ان هنالك ثلاث تحديات أساسية، أولها التغيير المناخي، والثاني تلوث المياه النهرية بالمواد الكيميائية وزيادة نسبة

(1) نشوان علاء حسين و نور موفق عبدالغني، ص336.
(2) المصدر نفسه، ص335.

الملوحة والبكتريولوجية ، والتي تنصب اثارها على البيئة النباتية والحيوانية وكذلك الإنسان، اما التحدي الثالث فهو بناء السدود وإقامة المشاريع المائية ذات الابعاد الاقتصادية والسياسية لدول الجوار لاسيما تركيا، مما يضع العراق في حالة ضعف جيوبولتيكية ، لاعتماده بشكل أساسي على المياه السطحية والتي تغلب منابعها وروافدها من دول الجوار وخاصتاً تركيا، مما يجعله يبحث عن حلول قريبة المدى لزيادة الاطلاقات المائية من تركيا ، وان خيار التصعيد السياسي للعراق كرد فعل لسياسات دول الجوار المائية لا يصب في مصلحة السلام الإقليمي والذي من الممكن ان يؤدي الى توتر العلاقات السياسية والاقتصادية وربما الحرب مع دول الجوار [1].

ان التغير المناخي يعتبر التحدي الأكبر الذي يهدد مستقبل العراق المائي ، اذ بداء تظهر تلك التحديات منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، ويؤكد الباحثين في هذا المجال ان اثار التغيرات المناخية سوف تكون التهديد الأكبر لمى ستواجهه البشرية في القرن الحادي والعشرين والذي أشار اليه "رئيس الهية الحكومية لتغيير المناخ (IPCC) في مؤتمر قمة المناخ في كوبن هاكن" في 2009/12/18، بان حقيقة التغيرات المناخية أصبحت امرا واقعيا [2].

اضافتا الى ان الانفجار السكاني في العراق اذ اصبح ما يقارب 45 مليون نسمة ما زاد بذلك على طلب استهلاك المياه للأغراض الإنسانية، فالمياه التي كانت تستهلك من الجانب البشري في مطلع تسعينيات القرن العشرين أصبحت الان ثلاث اضعاف ذلك الطلب، مع العلم بان الحصة العراقية من الاطلاقات المائية بعد التغير المناخي وبناء السدود قلت عن ما كانت عليه في ذلك الوقت، مما زاد الضغط على الحكومة من معالجة هذه الازمة الكبيرة.

(1) رضا عبد الحبار سلمان الشمري و عباس حمزة علي الشمري، التحديات التي تواجه الامن المائي العراقي والحلول المقترحة لمواجهتها"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد1،(العراق: 2012) ،ص57.

(2) المصدر نفسه ، ص58.

III –اليات التعاون المائي ودورها في تعزيز السلام الإقليمي

ان الوفرة المائية سبب رئيسي لازدهار الامن وخلق توازن طبيعي في العالم عامة لاسيما المناطق القاحلة بشكل خاص، وان العراق (بلد المصب) في حوضي دجلة والفرات اذ يعتمد على دول الجوار بتامين المياه بشكل خاص لانها دول المنبع والمجرى، وان من الممكن تصور بان ادراة المياه بين الدول المتشاطئة يولد ترابط قوي بين تلك الدول واعتبار هذه النقطة هي عنصر قوة وتلاحم لا عنصر صراع ، اذ يولد التكامل الاقتصادي لاختلاف المناخ بين هذه الدول (تركيا، سوريا، ايران، العراق) جعل تنوع الزراعة والصناعة في هذه البلدان وقرب الموقع الجغرافي بينهم يشجعهم على التبادل التجاري بمختلف البضائع الغذائية والصناعية، ولوجود ترابط بين هذه الشعوب ثقافيا ودينيا وحضاريا، وهذا كله يصب في تحقيق سلام إقليمي بين هذه الدول. و بالامكان تقسم اليات التعاون الى:

ا- اليات التعاون السياسي

ان عملية صنع القرار السياسي الخارجي تتم عبر مراحل للوصول الى قرار يحقق اهداف الدولة العليا، والتي تتطلب بدورها قيام المؤسسات ذات الصلة والشأن الخارجي برسم استراتيجية شاملة وواضحة تتناسب مع قدرات الدولة، وتمتلك المرونة الكافية في التكيف مع المتغيرات والظروف الإقليمية والدولية، وبما يحقق اهداف استراتيجية بعيدة المدى، سواء على مستوى التنفيذ او الصياغة[1] . وان تضافر السياسة الخارجية مع السياسة الداخلية(البنى التحتية المائية وغيرها..) بما يحقق الكفاءة الاقتصادية والازدهار الثقافي والاستقرار الاجتماعي والذي ينعكس على الامن الداخلي للدولة لاسيما العراق بما يحقق امن خارجي بمستوى مقبول ينعكس على السلام الإقليمي.

ان تبني سياسة خارجية فعالة بادوات دبلوماسية متخصصة في الشأن المائي مع دول الجوار الإقليمي، لان السياسة الخارجية هي نشاط حكومي موجه نحو الخارج لتحقيق أهدافها

(1) بسمة خليل الاوقاتي و مريم علي إبراهيم، "السياسة الخارجية العراقية في معالجة ملف الامن المائي العراقي-تركيا انموذجا"، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، المجلة السياسية الدولية، العدد57، ،(بغداد:2023)، ص231.

ومصالحها الوطنية[1] ، ومن هنا فان كل دولة من هذه الدول تحاول ان تحقق أهدافها ومصالها الخارجية، وبذلك سوف تتقاطع تلك الأهداف والمصالح في نقاط معينة ، وتلتقي في نقاط أخرى، فان دور صانع القرار السياسي الخارجي يجب عليه التركيز على نقاط الالتقاء وتعظيمها، ومحاولة التفاوض على نقاط الاختلاف وبتفعيل قدرات الدولة العراقية لمى تمتاز به من موقع جغرافي يرتبط بكل الأطراف وهي ميزة ينفرد بها العراق بالإضافة الى التاريخ المشترك بين العراق وكل طرف على حدى، وبينهم مجتمعين.

كما وان تركيا تحاول ان تتحرك بهدوء في المنطقة العربية لا سيما العراق[2]".

ب- اليات التعاون الاقتصادي

شهدت العلاقات الاقتصادية العراقية مع دول الجوار تطورا ملحوظا، لاسيما مع تركيا اذ بلغت حجم التبادل التجاري (20) مليار دولار في عام 2025م[3]، وهذه تعتبر من الجوانب الإيجابية لكلا البلدين واضافة الى ذلك فان العراق يمتلك النفط التي تعتبر من المواد الأولية المهمة عالميا، فبالامكان استخدام هذه النقاط في التقارب التركي العراقي[4]

(1) رضا عبد الجبار سلمان الشمري و عباس حمزة علي الشمري، مصدر سابق ، ص63.
(2) اياد عبدالكريم مجيد، "الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية"، مجلة العلوم السياسية، العدد46،(بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،2013)، ص184.
(3) موقع قناة العربية، تاريخ الزيارة: 2025/8/31 ، وعلى الرابط:
https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2025/08/31/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-20-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1
(4) رضا عبد الجبار سلمان الشمري و عباس حمزة علي الشمري، مصدر سابق ، ص64.

ان الانفتاح التركي على التجارة الخارجية من تصدير المواد الغذائية والصناعية والزراعية الى دول الجوار، فيميز العراق موقعه الجغرافي من تركيا أولا ومن دول الخليج ثانيا، فبالامكان استخدام الأراضي العراقية لمرور البضائع التركية الى الخليج العربي[1].

كذلك بلغ التبادل التجاري مع ايران الى(11) مليار دولار[2] منتصف العام 2025م، يساعدها في ذلك امتداد الحدود البرية بين البلدين، مما يساهم في توثيق العلاقات الاقتصادية والتي من الممكن ان تؤدي الى توثيق اتفاقيات المياه بين البلدين. وبهذا بمقدور العراق تفعيل سياسة المفاوضات بشان روفد نهر دجلة التي تنبع من ايران ، علما ان هنالك (42) رافد ونهر ينبع من ايران وتصب في العراق، لكن المشاريع والسدود الإيرانية على هذه الروافد اثر سلبا على العراق خصوصا المناطق الزراعية المحاذية للجانب الإيراني، وان المصالح الاستراتيجية الإيرانية مع العراق[3].

كما وان سوريا تحظى بمكانة لا تقل شانا عن الدول الأخرى من الجانب الاقتصادي والتجاري بالنسبة للعراق كذلك السياحة بين البلدين

ج- اليات التعاون الإدارية والفنية

ان إدارة الموارد المائية من المصطلحات الحديثة التي استخدمتها في منتصف القرن العشرين، وتطور هذا المفهوم خلال عقود ماضية في المؤسسات التعليمية فضهر مفهوم (الإدارة المتكاملة للمياه) والتي تعني "عملية إدارة المياه والأراضي بأسلوب متقن دون التضحية باستدامة النظم البيئية الأساسية، مع غيرها من الموارد الطبيعية الأخرى ذات العلاقة بشكل

(1) المصدر نفسه، ص63.
(2) موقع قناة شفق نيوز، تاريخ الزيارة،2025/8/31 ، وعلى الرابط:
https://shafaq.com/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D9%80%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D8%B2%D9%85-%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D8%B9-%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%89-25-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1
(3) رضا عبد الجبار سلمان الشمري و عباس حمزة علي الشمري، مصدر سابق ، ص66.

متناسق من اجل تعظيم الرفاه الاقتصادي"[1]. كما وان تميز الإدارة المشتركة بين الدول المتشاطئة تعزز الثقة وروح التعاون من مبدأ وحدة الإقليم ولزيادة نفوذ الدول التي تحاول ان تحظى بمرتبة اعلى في النسق الدولي ان تعزز قدرتها بالتعاون مع دول الجوار الإقليمي، فالدول التي لديها علاقات غير جيدة مع دول الجوار فانها تصنف بانها دولة تعيش حالة العزلة الإقليمية.

بالإضافة الى التعاون الفني في مجال تبادل الخبرات واستخدام الطرق الأفضل والامثل لترشيد استخدام المياه وتجنب هدرها، وبناء بنى تحتية تساعد العراق على الاستفادة من مياه الامطار وكذلك اطلاقات المياه التركية من حيث بناء سدود حديثة وعدم الاعتماد على السدود التي بنيت في القرن الماضي.

ومن هنا بتضافر هذه الاليات السابقة (السياسية، الاقتصادية، الفنية والإدارية) من بناء الثقة وتعظيم الامن الإقليمي على حساب المصلحة الشخصية بهدف تحقيق سلام إقليمي يصب في السلام العالمي، وان استخدام الجانب الإيجابي وتعظيمه يعزز هذه الرؤيا في بناء السلام الإقليمي.

الخاتمة:

ان الأهمية المتزايدة لعنصر المياه العذبة اصبح من الأمور الاستراتيجية المهمة للدولة ، لاسيما العراق ، وان تطوير البنى التحتية المائية وانشاء سدود في دول الجوار العراقي مما ساهم سلبا على الامن المائي العراق، لكن ما يتميز به العراق من موقع جغرافي باعتباره الدولة الوحيدة التي لديها حدود مشتركة مع دول حوضي دجلة والفرات (تركيا وسوريا وايران).

والروابط الثقافية والاجتماعية والدينية والقومية التي تربط العراق مع هذه الدول جعل منه الدولة المحور في هذا التفاعل والذي من الممكن اذا ما استخدم سياسة خارجية رشيدة بادوات

[1] رضا عبد الجبار سلمان الشمري و عباس حمزة علي الشمري، مصدر سابق، ص66.

دبلوماسية ذات خبرة في مجال مفاوضات المياه بامكانه ان يوثق ويعزز الروابط بين الأطراف ويحقق سلام إقليمي بتوظيف متغير الامن المائي بشكل مناسب وبما يتوافق مع المكانة التي يمتاز بها العراق، كما وان تفعيل القدرات التفاوضية العراقية مبني على اهداف استراتيجية خارجية واضحة لدى صانع القرار بما تحقق المصلحة الداخلية للبلد وبما يحقق مصالح الدول المتشاطئة مع العراق في حوضي دجلة والفرات.

التوصيات:

1- التوزيع العادل لمياه دجلة والفرات بين (تركيا، سوريا، العراق) ، ويكون تقاسم المياه على أساس نسبة وتناسب الأراضي الصالحة للزراعة في كل من البلدان المتشاطئة.

2- تكوين علاقات وشراكات اقتصادية وفي مجال الطاقة والزراعة والتكامل الاقتصادي بين الدول المتشاطئة ، مما يعزز أواصر الترابط والتلاحم.

3- اعتماد الية مناسبة "لادارة الموارد المائية" من خلال تغيير الالية التقليدية المتبعة في استهلاك المياه من الجانب الزراعي الى جانب الصناعي وبما يتلائم مع تطور البنى التحتية والترشيد في استهلاك المياه واستخدام الطرق الحديثة لذلك.

4- استخدام المياه الجوفية كرديف للمياه السطحية علما ان العراق يعتبر في منخفض بالنسبة لدول الجوار فيسحب منها جزء من مياهه الجوفية.

5- توعية المجتمع من خلال الاعلام ومنصات التعليم وغيرها من الأدوات للترشيد في استخدام المياه.

6- تبني الزراعة للطرق الحديثة للري وتجنب الطرق الكلاسيكية التي تسبب هدر بالمياه.

7- العمل على توقيع اتفاقيات مائية مع دول حوضي دجلة والفرات.

8- الاخذ بالنظر الى تجارب مماثلة في العالم لاخذ العبر الإيجابية وتجنب الحالات السلبية .

المصادر:

1- إبراهيم،ناظم نواف ، "ازمة الامن المائي الصاعدة في العراق بعد سنة 2003: محاولة في تحديد المعوقات- المعالجات- وآفاق المستقبل"، المجلة السياسية الدولية، المجلد17، العدد (54)،(بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ، 2023).

2- احمد، عبد الرزاق ،" الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: دراسة في المفاهيم والاتجاهات" ، مركز الدراسات الاستراتيجية، (بغداد : 2020).

3- الاوقاتي، بسمة خليل و إبراهيم، مريم علي ، "السياسة الخارجية العراقية في معالجة ملف الامن المائي العراقي-تركيا انموذجا"، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، المجلة السياسية الدولية، العدد57، ،(بغداد:2023).

4- جاسم، فاطمة ، "السلام الإيجابي والإقليمي: دراسة تحليلية ".مجلة العلوم السياسية، العدد 64 ،(بغداد:2021).

5- جياد، اسراء احمد ،" الدبلوماسية ومسالة الامن المائي بين العراق وتركيا بعد العام 2003"، المجلة السياسية والدولية، عدد خاص بالمؤتمر،(بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، المجلة السياسية الدولية، 2024).

6- حسن، مصطفى ، النظم الإقليمية وإدارة الصراعات، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2019).

7- حسين، نشوان علاء و عبدالغني، نور موفق ، تاثير السياسة الحكومية العراقية في قضايا الامن المائي على العلاقات الخارجية حالة دراسية ميسان"، مجلة جامعة النهرين للعلوم السياسية، المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين،(بغداد:2024).

8- حمود، محمد علي ،" دور السياسات العامة الرشيدة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة"، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد57،(بغداد: 2019) .

9- الربيعي، فراس عبد الجبار ، "اثر المشاريع الخزنية والاروائية في سوريا على الامن المائي العراقي"، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد12،(العراق: بابل، جامعة بابل 2013).

10- الشمري، رضا عبد الجبار سلمان و الشمري،عباس حمزة علي ،" التحديات التي تواجه الامن المائي العراقي والحلول المقترحة لمواجهتها، العراق"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد1(العراق: جامعة القادسية، ، 2012).

11- الشمري، رضا عبد الجبار سلمان و الشمري ،عباس حمزة علي ، التحديات التي تواجه الامن المائي العراقي والحلول المقترحة لمواجهتها"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد1،(العراق: 2012) .

12- الشمري، علي ، "المصالح الاقتصادية كمدخل لتحقيق السلام الإقليمي"، مجلة جامعة النهرين للعلوم السياسية،المجلد12،العدد3،(بغداد: 2020).

13- عبدالرحمن، اية محمد ، "دور مؤسسات صنع القرار الأمريكي في إدارة الصراع الدولي بعد عام 2001، (دراسة حالة إدارة الصراع مع القوى الصاعدة)"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد،2021.

14- عبدالله، سامي ، السلام الإقليمي: المفاهيم والآليات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022).

15- العبيدي، اميرة إسماعيل ، "إشكاليات السياسة المائية بين سوريا وتركيا"، مجلة التربية والعلم، المجلد 17، العدد2،(الموصل:2010).

16- العزاوي، صفاء ، الأمن المشترك وأبعاده الإقليمية، (عمان: دار وائل للنشر، 2018).

17- عزيز، حسين وحيد و نجم، رفل حسين ،" السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العدد23،(العراق: 2015) .

18- القيسي، محمد وائل ، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج: دراسة مستقبلية، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013).

19- الكبيسي، محمود ، "الأمن الإنساني والسلام الإقليمي في الوطن العربي ".المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 25، (بيروت:2010)

20- مجيد، اياد عبدالكريم ، "الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية"، مجلة العلوم السياسية، العدد46،(بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،2013).

21- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تاريخ الزيارة، 2025/7/27 ، وعلى الرابط: https://www.google.com/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A&oq=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A&aqs=chrome..69i57j0i19i512l9.4568j0j15&sourceid=chrome&ie=UTF-8

22- موقع قناة العربية، تاريخ الزيارة: 2025/8/31 ، وعلى الرابط: https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2025/08/31/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-20-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1

23- موقع قناة شفق نيوز، تاريخ الزيارة،2025/8/31 ، وعلى الرابط:
https://shafaq.com/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D9%80%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D8%B2%D9%85-%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D8%B9-%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%89-25-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1